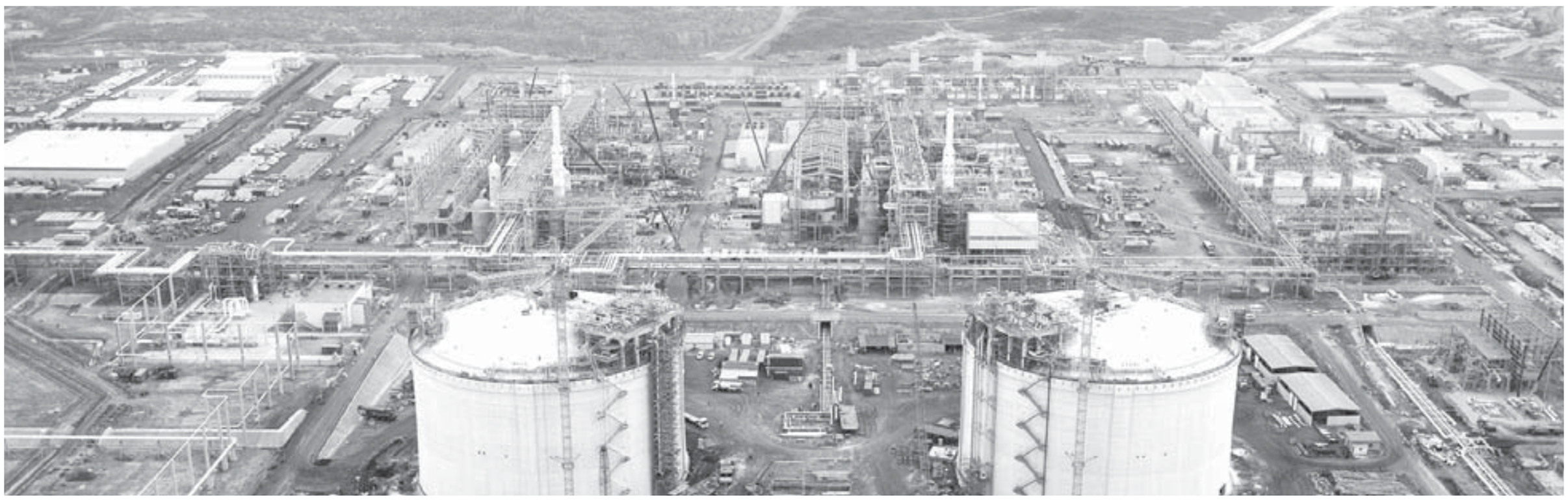

تعديل سعر الغاز المصدر للخارج؟

وكيل وزارة النفط والمعادن لـ"الثورة":

رئيس الوزراء سيشرف على المفاوضات الجارية مع "جوجاز" الكورية

لقاء / محمد راجح

أكد وكيل وزارة النفط والمعادن شوقي المخلافي أن هناك اهتماما على أعلى مستوى من قبل القيادة السياسية ممثلة بالرئيس عبدربه منصور هادي بقضية تعديل اتفاقية أسعار الغاز، وكذا دولة رئيس مجلس الوزراء محمد سالم باسندوة الذي سيشرف بنفسه على المفاوضات الجارية مع شركة "جوجاز" الكورية .

وقال المخلافي في لقاء خاص لـ الثورة" أن وزارة النفط والمعادن تعمل على مراجعة العقود مع اغلب الشركات لاستعادة الحقوق في كافة الاتفاقيات النفطية والغازية .

هناك بعض النصوص التي تمكن من إعادة التقييم مع بعض الأطراف الموقعة على الاتفاقيات كل خمس سنوات .

وأشار إلى امكانية تعديل الاسعار في أقرب وقت واستغلال هذا القطاع الواعد بصورة مثلى لرفد ودعم الاقتصاد الوطني الذي يمر بوضعية تتطلب البحث عن موارد متعددة والاستفادة من الثروات الطبيعية الهائلة التي تمتلكها اليمن.

• ما أهمية توجيهات الرئيس الأخيرة بخصوص تعديل اسعار الغاز وضرورة بذل الجهود من أجل فتح أبواب الاستثمار في الحقول النفطية الجاهزة والمحددة للعمل لتنميه الاقتصاد اليمني خصوصا في هذه الظروف التي يعاني منها من تذبذبات تؤثر على مسيرة التنمية والإنتاج والعمل ؟

- تكتسب توجيهات رئيس الجمهورية أهمية كبيرة بتصحيح الأخطاء السابقة في الاتفاقيات المجحفة بحق القطاعات الاقتصادية اليمنية الواعدة ، لأن الاتفاقية السابقة كان فيها إجحاف بحق اليمن وبالتالي لابد من اتخاذ كل الخطوات والاجراءات لتعديل وتصحيح الاسعار .

أهمية الغاز كقطاع واعد ينبغي استغلاله بشكل أمثل بما ينعكس بأثر إيجابي على المستوى الاقتصادي والتنموي . هناك اهتمام على أعلى مستوى بهذا الموضوع من قبل القيادة السياسية ممثلة بالرئيس عبدربه منصور هادي ، وكذا دولة رئيس مجلس الوزراء محمد سالم باسندوة ، ولاشك أن هذه الارادة السياسية ستعمل بشكل إيجابي

> نصوص الاتفاقية تمكن اليمن من إعادة التقييم كل خمس سنوات

> مليون وحدة حرارية من الغاز اليمني تباع بـ3.2 دولار فيما السعر العالمي يتجاوز 13 دولارا

وحقيقي لتستعيد اليمن كافة حقوقها في كافة الاتفاقيات النفطية والغازية لما له من أثر إيجابي على الاقتصاد الوطني.

جهود

• ممكن تطلعنا على الجهود التي ستقومون بها من كافة الاطراف لتعديل أسعار الغاز ؟

- نعمل في وزارة النفط والمعادن على ترجمة هذه التوجيهات إلى خطوات عملية واجراءات تمكننا من اعادة مراجعة كل هذه الاتفاقيات النفطية والغازية وتلافي الاخطاء التي حصلت سابقا لكافة العقود ، وسنعمل على وجود استراتيجية حقيقية في اطار القطاع النفطي والمعدني والغازي على الاستغلال الأمثل للثروة لتكون هذه الموارد عاملاً حقيقياً لرفد الاقتصاد الوطني .

ولهذا فإن وزارة النفط تعمل حالياً جاهدة مع الشركات المعنية للتفاوض معها حول تعديل الأسعار .

إمكانية للتعديل

• الاتفاقيات تم التوقيع عليها لعقود .. يعني هل هناك امكانية لمراجعتها وتعديل الاسعار ؟

- تحكمنا الاتفاقيات الدولية ولكن هناك بعض النصوص التي تمكن من إعادة التقييم مع بعض الأطراف الموقعة على الاتفاقيات كل خمس سنوات ، مثل شركة "جوجاز" الكورية، والأخ الوزير في زيارة حاليا إلى كوريا لبحث هذا الموضوع وترجمة توجيهات القيادة السياسية في تعديل الأسعار ،كما أن هناك ترتيبات تتم لزيارة سيقوم بها رئيس الوزراء قريبا إلى كوريا للاشراف بنفسه على هذا الموضوع ، وسنسعى حاليا لمراجعة العقود مع أغلب الشركات سواء جوجاز أو توتال وغيرهما وفق الأطر القانونية المتاحة لضمان تعديل الاتفاقيات وفقا للحاجة التي نرى أننا ظلمنا فيها كثيرا وفق الاتفاقيات الدولية المشابهة.

أضرار

• ما هي أهم أضرار الاتفاقيات السابقة مع الشركات الموقعة على اتفاقيات الغاز الطبيعي المسال؟

- هناك إجحاف وغبن في الأسعار الحالية ، حيث يتم بيع مليون وحدة حرارية بحوالي 3.2 دولار ارتباطاً بسعر البرميل الذي كان يباع بنحو 40 دولارا ، لكن سعر البرميل ارتفع منذ العام 2009م إلى أكثر من 100 دولار للبرميل ، عملية تحديد العائدات ستتم بناء على التعديل الذي يمكن أن يطرأ على الاسعار ، حيث يصل سعر المليون وحدة حرارية من الغاز في الاسواق العالمية إلى أكثر من 13 دولارا.

ووزارة النفط ستعمل جاهدة على تعديل الأسعار في أقرب وقت واستغلال قطاع الواعد بصورة مثلى لرفد ودعم الاقتصاد الوطني الذي يمر بوضعية تتطلب البحث عن موارد متعددة والاستفادة من الثروات الطبيعية الهائلة التي تمتلكها اليمن.

وزير الشؤون القانونية لـ"الثورة":

الموقف القانوني للحكومة اليمنية سليم ويمنحها حق تعديل الأسعار

لقاء / أحمد الطيار

• أكد الدكتور محمد المخلافي وزير الشئون القانونية أن الحكومة اليمنية حريصة جداً على إجراء مراجعة لتعديل أسعار بيع الغاز اليمني المسال للشركات الموقع معها عقد التسويق والشراء بما يضمن حقها في الاستفادة من ثروتها وبما يتماشى مع الأسعار في السوق العالمية .

وقال الدكتور المخلافي في لقاء مع "الثورة" إن الأرضية القانونية التي تضمن حق الجمهورية اليمنية بمراجعة عقود اتفاقية بيع وشراء الغاز بين الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال وكل من المؤسسة الكورية للغاز (كوجاز)وشركة سويس ترا كتبل وشركة توتال موجودة وهي محددة في الاتفاقية بأن يتم التفاوض حول تعديل الأسعار في بداية العام2014 م.

مشدداً على أن الوضع القانوني لليمن في طلب تعديل الأسعار للغاز سليم مائة بالمائة من العام2014 م وهناك أمل كبير أن يحصل اليمن على سعر عادل ويكون بأعلى الأسعار الموجودة عالمياً.

• مؤكداً أن الحكومة اليمنية تطالب بالحصول على أسعار ترتبط بالأسعار العالمية ولذلك فهي من أعلى سلمها الهرمي مصممة على تلافي الغبن الحاصل عليها في الأسعار.

مؤكداً أن لجنة حكومية على أعلى المستوى مكلفة بهذا الملف وتتعامل مع ضرورة الحفاظ على حقوق اليمن بحيث تكون الأسعار عادلة ووفقاً للأسعار العالمية مع إعادة النظر في الأسعار في ما يتعلق بالمستقبل أيضاً.

• معالي الوزير هل الفرصة مهيئة لقيام مفاوضات بين اليمن والشركات المشاركة حول عملية تعديل الأسعار ؟

- نحن سنتعامل مع ضرورة الحفاظ على حقوق اليمن بحيث تكون الأسعار عادلة وإعادة النظر في الأسعار في ما يتعلق بالمستقبل واعتقد أن العلمية تسير بإجراءات سليمة، هناك لجنة مشكلة من عدد من الوزراء برئاسة وزير النفط وهذه اللجنة وضعت معايير للتفاوض مع الشركات وينص أمر مجلس الوزراء رقم) 16 (لعام2013م الصادر في الجلسة رقم) 28(على تشكل لجنة برئاسة وزير النفط والمعادن وعضوية كل من وزير الدولة لشئون مجلسي النواب والشورى ووزير الكهرباء والطاقة ووزير المالية ووزير التخطيط والتعاون الدولي ووزير الصناعة والتجارة ووزير الشئون القانونية والأمين العام لمجلس الوزراء، وحدد الأمر مهام اللجنة بأن تتولى مراجعة عقود اتفاقية بيع الغاز بين الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال وكل من المؤسسة الكورية للغاز (كوجاز) وشركة (سويس ترا كتبل) وشركة (توتال) في ضوء القوانين النافذة والأسعار السائدة في الأسواق العالمية ورفع الرأي القانوني الذي يضمن حق الجمهورية اليمنية في الاستفادة من ثروتها وفق مبدأ لا ضرر ولا ضرار وبما يضمن توفير الغاز لتوليد الطاقة الكهربائية وحاجة السوق المحلية، ولهذا العمل في هذه اللجنة يسير بشكل سلس.

التفاوض

• هل سيتم التفاوض داخل اليمن أو خارجه وما الضمانات للنجاح ؟

- التفاوض سيتم بشكل مباشر بين الحكومة اليمنية والشركة المسوقة للغاز اليمني وستتم الإجراءات القانونية بشكل مباشر إلا إذا تم التوصل إلى توافق هذا شيء آخر.

تفاوض

• من هي الجهات التي ستفاوضون معها ؟

- الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال هي الشركة التي تضم وزارة النفط والمعادن اليمنية والشركات المستثمرة في المشروع والتي هي (توتال) ومجموعتها وبالتالي نحن من ناحية طرف واحد بالتفاوض مع المشترين للغاز ومن ناحية أخرى قد نكون طرفين لأن هناك شركات تابعة لهذه الشركات أيضاً تقوم بالشراء مثل شركة (سويس ترا كتبل) وشركة (توتال) نفسها.

> اختيار السوق الأمريكية لبيع الغاز اليمني ليس مجدياً اقتصادياً

أرضية قانونية

• هل الأرضية القانونية موجودة للتفاوض؟

- نعم موجودة وهي محددة في الاتفاقية بأن يتم التفاوض حول تعديل الأسعار في2014 م.

شبهة

• هل يمكن القول بأن شبهة فساد شابت صفة بيع الغاز اليمني المسال من الحكومات السابقة ؟

- ليس بالتحديد، ومن الأهمية بمكان القول إن اختيار السوق الأمريكية لبيع الغاز اليمني المسال لم يكن موفقا من الأساس لتسويق الغاز اليمني وهو الذي سبب هذا الغبن الحاصل حالياً لأن السوق الأمريكية الأسعار فيها متدنية وعندها فوائض من الغاز وبالتالي الأسعار في السوق الأمريكية لاتقارن على الإطلاق بالأسواق الأخرى خاصة السوق الآسيوية والأوروبية بالذات.

• كم يأخذ الأمريكيون من الغاز اليمني ؟

- ليست لدي التفاصيل الكافية حول هذه الأرقام والفكرة أن الغاز الذي يذهب إلى اميريكا يذهب بأسعار زهيدة جداً والفرق في السعر بين هذا السوق وغيره هي واحد إلى عشرة دولار تقريبا.

• هل باتت الحكومة جاهزة للتفاوض الآن ؟

- الحكومة فعلاً مستعدة وقد بدأت الإجراءات للتفاوض وقد بدأت تفاوضا مباشرا مع الشركات المعنية وهي الشركة الكورية (كوجاز) وإحدى شركات »توتال« وأسمها وشركة »سويس ترا كتبل« وشركة »توتال« نفسها ومن المعروف أن توتال الفرنسية هي شركة الدولة وهي المستخرجة للغاز والمسوقة له.

• المهم معالي الوزير أن تطمئننا على الوضع القانوني ؟

- الوضع القانوني لليمن في طلب تعديل الأسعار للغاز سليم ٪100 من العام2014 م وهناك أمل كبير بالتأكيد أن يحصل اليمن على سعر عادل ويكون بأعلى الأسعار الموجودة عالميا، ويمكننا القول إن الحكومة اليمنية تطالب بالحصول على أسعار ترتبط بالأسعار العالمية.

مورد بديل للنفط

محمد راجح

يتصدر الغاز الطبيعي اهتمامات اليمن كمصدر رئيسي للعائدات خلال الفترة القادمة التي تتطلب تنويع الإيرادات وتوسيع هيكل الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على مورد وحيد ويعاني محدودية الإيرادات وشحة مصادر الدخل.

وطبقا لتقرير اقتصادي حديث فإن ما تتمتع به اليمن من احتياطيات كبيرة من الغاز المسال تعتبر غنية بالموارد التي يمكن استغلالها وإحداث دفعة قوية للاقتصاد الوطني وزيادة النمو خلال الفترة القادمة. بالإضافة إلى أهميته كمورد يمكن الاعتماد عليه في ظل التعقيد الحاصل في عملية استيعاب تمويلات المانحين والجدل الدائر حول تأخير استيعابها وإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال تنفيذ مشاريع وبرامج خطة التنمية والاستقرار التي وضعتها الحكومة بالتعاون مع مجتمع المانحين.

وشكلت جولة الرئيس الخارجية مطلع العام والتي شملت فرنسا دفعة قوية لاستثمار هذا المورد الاقتصادي الهام بعد النجاح الكبير لجهود الرئيس والتوصل لاتفاق مع شركة توتال الفرنسية على تعديل أسعار الغاز المصدر للخارج ،وتوجت كل الجهود التي بذلتها القيادة السياسية مؤخرا إلى صدور توجيهات لوزارة النفط ببدء إجراءات تعديل أسعار الغاز الطبيعي المسال.

ومن المتوقع انعكاس هذه الخطوة الهامة بشكل ايجابي في زيادة عوائد اليمن من تصدير الغاز وبالتالي تمويل رفد خزائن الدولة بإيرادات تساعد على تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية التي يمكن ان تساهم في التخفيف من الفقر والبطالة.

ويعتبر خبراء اقتصاد إطلاق مشروع الغاز الطبيعي المسال اكبر مشروع اقتصادي في تاريخ اليمن المعاصر، نقطة تحول هامة ومحطة رئيسية في مسار الاقتصاد الوطني الذي يحتاج لدفعة نمو قوية وكذا دخول اليمن نادي الدول المصدرة للغاز الطبيعي في العالم.

وتصل كمية الإنتاج الكلية للمشروع إلى7 ر 6مليون طن مترٍ سنوياً، وسيتم تصدير نحو 2500 ناقلة غاز خلال الخمس والعشرين عاما القادمة بمعدل يتراوح بين 100 إلى 105 ناقلات كل عام،وسيساهم المشروع في رفد الإيرادات بحوالي 50 - 30 مليار دولار.

مصدر هام

يشير تقرير عن اليمن صادر من مؤسسة "كارنجي" للدراسات إلى أن هناك مؤشرات على أن الغاز الطبيعي مُبشِر وقد يصبح مصدرا مهما للعائدات في المستقبل، لكن يجب الحرص على ألا يلعب دورا مماثلا للنفط، فيتسبب في خنق التنمية وجهود تنويع الاقتصاد.

ويحتاج اليمن في سعيه إلى تحقيق السلام والأمن إلى مساندة كبيرة خاصة وغير معتادة، على الصعيدين المالي والتقني وتمويلات مناسبة لمشاريع التنمية الاقتصادية وخلق بيئة جاذبة لرؤوس الأموال المحلية والخارجية.

وطبقا للتقرير فإن ما تتمتع به اليمن من احتياطيات كبيرة من الغاز المسال تعتبر غنية بالموارد التي يمكن استغلالها وإحداث دفعة قوية للاقتصاد الوطني وزيادة النمو خلال الفترة القادمة.

ويشكل النفط حوالي ثلث إجمالي الناتج المحلي ونحو ثلاثة أرباع الإيرادات الحكومية و ٪90من الصادرات الأمر الذي يؤكد أهمية توجه اليمن خلال الفترة القدمة البحث عن موارد إضافية جديدة مثل مشروع الغاز الطبيعي المسال بهدف تنويع مصادر الاقتصاد.

كما تم رفع القدرات الإنتاجية لمادة الغاز البترولي بالاستمرار في استكمال إنشاء الوحدة الجديدة لإنتاج الغاز البترولي المسال في صافر من خلال الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال وتصدير الغاز الطبيعي للخارج، وكذا الترويج للفرص الاستثمارية في قطاع الغاز والمعادن وتشجيع الاستثمارات الوطنية والخارجية لاستغلال هذا القطاع الاقتصادي الواعد.

حلول

يقول خبراء ومختصون ان مشكلة اليمن الرئيسية هي بالدرجة الأولى مشكلة اقتصادية وتبعاتها المتعددة في الفقر والبطالة وتدني المستوى المعيشي للمواطنين.

داعين إلى ضرورة وضع الملف الاقتصادي في صدارة اهتمام الحكومة والمجتمع الدولي الراعي للمبادرة الخليجية بالتوازي مع الملفين السياسي والأمني.

محذرين من تفاقم الأزمة الاقتصادية بتبعاتها وتأثيراتها السلبية المتعددة اذا لم يتفاعل المجتمع الدولي وشركاء التنمية مع احتياجات اليمن الاقتصادية والتنموية وانعكاس وعودهم وتعهداتهم الى مشاريع تنموية على ارض الواقع.

وطبقاً لخبراء فإن الفترة القادمة تتطلب تنويع الإيرادات وتوسيع هيكل الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على مورد وحيد ويعاني محدودية الإيرادات وشحة مصادر الدخل.

مشددين على ان اليمن تعاني من ضائقة اقتصادية وترد حاد في الأوضاع المعيشية وتأخر استيعاب التمويلات الخارجية للمانحين وبالتالي لابد من إيجاد الوسائل الكفيلة بدعم الاقتصاد الوطني وإيجاد موارد بديلة ، من خلال استغلال واستثمار الموارد المتاحة وأهمها الغاز كقطاع واعد يمكن الاعتماد علية كمورد ومصدر رئيسي للعائدات.